التزامات الحكومة الاتحادية تجاه حقوق شعب إقليم كوردستان ومستحقاته

رؤية حكومة إقليم كوردستان إزاء ملف النفط

المقدمة:

رؤية حكومة إقليم كوردستان لإدارة ملف النفط

تعتزم حكومة إقليم كوردستان تأسيس شركتين عامتين وهما شركة إقليم كوردستان للنفط والغاز (KROC) والتي ستختص باستكشاف وإنتاج ونقل النفط والغاز، وشركة كوردستان لتسويق النفط (KOMO) والتي ستكون مختصة بتسويق النفط.

ويمكن التنسيق ما بين هاتين الشركتين من جهة وشركة النفط الوطنية وشركة سومو في المجالات ذات العلاقة من جهة أخرى. وأن يكون تنسيق وزارة النفط الاتحادية مع وزارة الثروات الطبيعية لإقليم كوردستان، كل ذلك مع ضرورة أن تتم هيكلة شركة سومو وتعديل نظامها الداخلي وجعلها مؤسسة اتحادية، تُتخذ فيها القرارات بصورة مشتركة، بما يحقق مشاركة حقيقية لإقليم كوردستان في تلك الشركة متمثلاً ذلك في نائب رئيس الشركة، مع وجود ممثلين للإقليم في قيادة ومفاصل الشركة، ولممثل إقليم كوردستان حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بإقليم كوردستان.

١- فيما يخص ملف الالتزامات المالية الناتجة عن ملف النفط والغاز، تتلخص رؤية حكومة إقليم كوردستان في الاستمرار في بيع الكميات المصدرة من الإقليم إلى نفس الشركات، مع ضرورة إعادة النظر في تلك العقود من حيث الأسعار وإزالة كل القيود والعراقيل التي وضعتها شركة سومو أمام عمليات بيع نفط إقليم كوردستان.

٢- بخصوص الإيرادات النفطية للنفط الذي يصدّره إقليم كوردستان، ينبغي أن يتم تحويل تلك الإيرادات إلى حساب مصرفي يختاره الإقليم ويشرف على إدارته، ومن خلاله تتم التحويلات المالية مباشرة إلى إقليم كوردستان لدفع مستحقات شركات الإنتاج والنقل وكذلك تحويل المتبقي إلى وزارة المالية والاقتصاد لإقليم كوردستان كجزء من حصته من الموازنة الاتحادية، على أن يتم إرسال الأقسام المتبقية من حصته من الموازنة الاتحادية من قبل الحكومة الاتحادية.

وأدناه يتمثل بالمعلومات والبيانات والجهود التي تبذلها حكومة إقليم كوردستان من أجل حل القضايا العالقة مع بغداد والمتعلقة بالنفط والاستحقاقات المالية لشعب إقليم كوردستان.

الفصل الأول

سنة: ٢٠١٩

زيارة وفد حكومة إقليم كوردستان إلى بغداد

تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان:

بعد مصادقة برلمان كوردستان على التشكيلة الوزارية التاسعة ومنحها الثقة في ١٠ تموز يوليو ٢٠١٩، زار وفد برئاسة رئيس الحكومة إلى بغداد في ١٦ تموز ٢٠١٩، وتمخض عن ذلك تشكيل لجنة رفيعة المستوى بين الجانبين.

قدمت حكومة إقليم كوردستان بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥ أجندة لحل جميع القضايا العالقة بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، ومنها:

- موضوع المناطق المتنازع عليها
- النفط والغاز
- القضايا المالية
- حصة إقليم كوردستان من الموازنة العامة الاتحادية.

نوقشت ورقة العمل في الاجتماع الأول للجنة العليا المشتركة في ٢٠١٩/٧/٢٥، وأكدت حكومة إقليم كوردستان التزامها في مجال النفط والتمويل مقابل حقوق الإقليم واستحقاقاته المالية.

سنة: ٢٠٢٠

الاتفاق مع حكومة الدكتور عادل عبد المهدي

في وزارة الدكتور عادل عبد المهدي تمت الموافقة على أول مشروع موازنة اتحادية لسنة ٢٠٢٠.

وفي هذا الصدد، عقد وفد من حكومة إقليم كوردستان برئاسة وزير المالية والاقتصاد سلسلة اجتماعات مهمة مع ممثلين عن الحكومة الاتحادية، ونتج عن الاجتماع اتفاق مشترك بين الجانبين إزاء مشروع قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠، وفي مشروع القانون هذا، يتم التأكيد على التزامات إقليم كوردستان، وخاصة النفط والتمويل، واشتمل جدول العمل الرئيسي على النحو الآتي:

١ - حكومة إقليم كردستان تلتزم بدفع ٢٥٠ ألف برميل من النفط الخام إلى شركة سومو وتحول

الإيرادات إلى حساب الحكومة الاتحادية، مع إبلاغ سومو بشأن جميع العقود السابقة مع الشركات العالمية وكذلك سعر وقيمة نقل النفط الخام، فإن اتفاقيات بيع النفط لهذه الشركات ستكون على أساس الاتفاقية بين حكومة إقليم كوردستان وهذه الشركات.

٢. تم الاتفاق على أن الطاقة الإنتاجية لإقليم كوردستان لعام ٢٠٢٠ ستكون ٤٥٠ ألف برميل يومياً، يجب على حكومة إقليم كوردستان أيضاً تقديم جميع المعلومات والبيانات حول الكمية المتبقية من إجمالي الإنتاج بكمية تقديرية تبلغ ٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً، وفي هذا الصدد، تم تقديم عدة تقارير مفصلة عن إنتاج النفط في حقول المنطقة، والتصدير، والمبيعات، والاستهلاك، والاستثمار، وتفاصيل النفقات المتعلقة بالعمليات والشؤون النفطية إلى وزارة النفط الاتحادية.

٣- تحويل إيرادات النفط على مستوى الحكومة الاتحادية إلى وزارة المالية الاتحادية وفق قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.

وفي المقابل، حُددت حصة إقليم كوردستان بـ١٢ تريليوناً و٥٧٧ ملياراً و٨٧ مليوناً و٢٢ ألف دينار أي (٨٥٧ مليون دولار شهرياً)، إضافة إلى تكلفة نقل النفط من حقول المنطقة بمبلغ ٢٩ مليون دولار شهرياً، وبناء على إجمالي النفقات الفعلية (الإنفاق) و(النفقات الجارية والمشاريع الاستثمارية)، إلا أن الوضع السياسي في ذلك الوقت واستقالة حكومة الدكتور عادل عبد المهدي حال دون عرض هذا القانون على مجلس النواب.

سنة: ٢٠٢٠

الاتفاق مع حكومة مصطفى الكاظمي

التقى وفد حكومة إقليم كوردستان في ١٥ آب ٢٠٢٠ مع الحكومة العراقية الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي، وتوصل إلى اتفاق يمكن وصفه بالآتي:

١- وافقت حكومة إقليم كوردستان على كتاب وزير المالية الاتحادي الدكتور علي عبد الأمير علاوي (رقم ٨٠٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٩، وعلى هذا الأساس تم عقد عدة لقاءات بين ممثلي الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى اتفاقات بشأن عدة بنود محددة لحل القضايا المالية العالقة، وأكدت هذه النقطة الأمانة العامة لمجلس الوزراء الاتحادي في كتابها رقم (١٣٢٢٩) بتأريخ ٢٠٢٠/٨/١٥.

ونصت هذه الاتفاقية:

- على وزارة المالية الاتحادية إرسال ٣٢٠ مليار دينار شهرياً إلى إقليم كوردستان ضمن نفقات الإقليم.
- تم تحديد هذا المبلغ على أساس معادلة حسابية.

- هـذا الأسـاس هـو تقديـر الحكومـة الاتحاديـة لعائـدات النفـط المنتـج في إقليـم كردسـتان والإيـرادات الأخـرى للإقليـم.

- وهـذا يثبـت أن الحكومـة الاتحاديـة خصمـت وقطعـت جميـع إيـرادات إقليـم كوردسـتان، بمـا في ذلـك عائـدات النفـط والإيـرادات الأخـرى، مـن الاسـتحقاقات الفعليـة لإقليـم كوردسـتان مـن الموازنـة الاتحاديـة.

٢- وبحسـب قانـون الموازنـة الاتحاديـة، تبلـغ حصـة إقليـم كوردسـتان ١٢,٦٧٪، لكن إقليم كوردسـتان تلقـى ٣٢٠ مليـار دينـار فقـط مـن الحكومـة الاتحاديـة، وعـلى الرغـم مـن هـذا الاتفـاق، لم يتلـق إقليـم كوردسـتان أي أمـوال عـن الأشـهر (أيـار وحزيـران وتمـوز وتشريـن الأول) في سـنة ٢٠٢٠، فـلا يوجـد أي عـذر لعـدم إرسـال تلـك المسـتحقات، بالإضافـة إلى ذلـك، لم يتـم إنفـاق أي مبلـغ لرواتـب البيشـمركة، عـلى الرغـم مـن إدراج نفقاتهـا ضمـن مخصصـات وزارة الدفـاع، مـع العلـم أنـه تـم الاتفـاق عـلى المسـودة الثانيـة للموازنـة الاتحاديـة لعـام ٢٠٢٠ وإرسـالها لمجلـس النـواب.

تمرير قانون العجز المالي لعام ٢٠٢٠ رغم مخالفته للدستور:

أقر مجلس النواب قانون العجز المالي لسنة ٢٠٢٠ بما يخالف الدستور:

عـلى الرغـم مـن احتجـاج إقليـم كوردسـتان عـلى إقـرار البرلمـان العراقـي قانـون سـد العجـز المـالي لسـنة ٢٠٢٠ دون مشـاركة ممثلـين عـن الكتـل الكوردسـتانية، إلا أن المـادة (٧) مـن هـذا القانـون عـلى:

- تحسـب حصـة إقليـم كوردسـتان من إجـمالي الإنفاق الفعـلي (النفقات الجارية والمشـاريع الاسـتثمارية)، والـشرط لهـذه النفقـات هـو تسـليم نفط الإقليـم إلى جانـب عائدات النفـط الأخرى.

موقف حكومة إقليم كوردستان

أكدت حكومة إقليم كوردستان موقفها بموجب الرسالتين رقم (١٨٣٩) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٥ ورقم (٣٧٩) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٨، مؤكدة على النقاط الآتية:

١- تسليم عائدات بيع النفط في إقليم كوردستان والاعتماد على أحكام قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.

٢- سن القوانين الاتحادية (للنفط والغاز، توزيع الإيرادات الاتحادية، شركة النفط الوطنية، شركة مبيعات النفط).

٣- تسليم عائدات المنافذ الحدودية بالسعر المحدد في القانون.

٤- - إعادة التأكيد على مبدأ الشفافية المستندة إلى أحكام الفقرة/ ٢ فقرة/ ب من المادة (٣٤) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩.

٥- ليس لدى حكومة إقليم كوردستان أي اعتراض على إدارة الجمارك وفق أحكام المادة ١١٤ فقرة ١ من الدستور العراقي الاتحادي.

٦- ترى حكومة إقليم كوردستان أن حجم الأموال التي تقترضها الحكومة الاتحادية يجب أن يتم تحديده بنسبة عادلة لإقليم كوردستان، وهو ما تم التأكيد عليه بوضوح في المادة ١٠٦ من الدستور العراقي.

٧- تعرب حكومة إقليم كوردستان عن استعدادها لدعم الحكومة الاتحادية في مجال الطاقة، بما في ذلك الكهرباء والغاز، وفق الإجراءات القانونية المتفق عليها بين الجانبين.

٨- كتاب حكومة إقليم كوردستان/ مكتب رئيس الوزراء رقم (٥٠٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦:

في اجتماعه رقم (٤٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٥ بعث رئيس وزراء إقليم كوردستان رسالة الى رئيس وزراء الحكومة الاتحادية أكد فيها موقف حكومة إقليم كوردستان الثابت من رؤية الحكومة من أجل التوصل لاتفاق مع الحكومة الاتحادية.

برنامج الحكومة للتعامل مع القضايا الأساسية:

يتضمن كتاب حكومة إقليم كوردستان بشأن القضايا الأساسية مع الحكومة الاتحادية، الصادر في ٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٩، ثلاثة عناوين رئيسية:

أولاً: المناطق المتنازع عليها

ثانياً: ملف النفط والغاز

ثالثا: القضايا المالية والموازنة الاتحادية

* فيما يتعلق بقضية النفط والغاز كقضية أخرى بين الحكومتين الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، هناك عدة مبادئ تستند إلى إعداد هذه الأجندة.

المبدأ الأول: الاستناد إلى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، لتحديد صلاحيات حكومة إقليم كردستان والصلاحيات الاتحادية المتعلقة بالنفط والغاز.

المبدأ الثاني: الاعتماد على مبدأ التوافق، والشراكة الحقيقية، والتوازن.

المبدأ الثالث: الاعتماد على مبلغ المال المحدد في قوانين الموازنة الاتحادية السنوية وجداول النفقات التقديرية لتحديد حصة ومستحقات إقليم كوردستان من السنة المالية ٢٠١٤ حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٨، مع الأخذ بعين الاعتبار عائدات تصدير النفط المنتج في إقليم كوردستان ونفقات ومستحقات شركات النفط وتكلفة النقل والتصدير، فقد بدأ إقليم كوردستان منذ عام ٢٠١٤ بتصدير النفط الخام عبر خط أنابيب إقليم كوردستان - جيهان في أيار ٢٠١٤.

المبدأ الرابع: ضمان استحقاقات إقليم كوردستان من المنح والمساعدات والقروض التي تحصل عليها الحكومة الاتحادية منذ عام ٢٠٠٥ والتي يمكن لحكومة إقليم كوردستان الاستفادة منها وفق الفقرة الأولى من المادة ١٠٦ من الدستور.

تشمل توجيهات حكومة إقليم كردستان للاعتماد على حل عادل من خلال التسوية ما يلي:

أولاً: الفترة ما بين أيار ٢٠١٤ ونهاية ٢٠١٨ والتي تضمن عدة نقاط.

١. حكومة إقليم كوردستان تقدم جميع المعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بإجمالي النفط الخام المنتج خلال عام ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٨ بأقصى قدر من الشفافية.

٢. تخصيص كمية من النفط المنتج لاستخدامها للاستهلاك المحلي، كسائر المحافظات العراقية.

٣. احتساب إنتاج النفط السنوي كإيرادات سنوية فعلية لصالح إقليم كوردستان، بعد خصم مبلغ المال الذي دفعته حكومة إقليم كوردستان لشركات النفط وتكلفة نقل وتصدير النفط.

٤. تحديد حصة ومستحقات إقليم كوردستان وفق المبالغ الثابتة للنفقات التقديرية في قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٤ حتى نهاية ٢٠١٨ والجداول المرفقة.

٥. حساب مقدار العجز بخصم المبالغ المحسوبة وفق آلية محددة.

ثانياً: الأشهر المتبقية من السنة المالية ٢٠١٩

إذا تم التوصل إلى اتفاق لتسوية الحسابات بين ٢٠١٤ ونهاية ٢٠١٨، سيبدأ الجانبان مفاوضات لحل القضايا العالقة المتعلقة بالسنة المالية ٢٠١٩ والاتفاق على الفترة المتبقية من نفس العام.

ثالثاً: الشؤون المالية والموازنة الاتحادية

١- عدم احتساب التكاليف الإجمالية لإنتاج وتصدير ونقل النفط الخام في إقليم كوردستان.

٢- خفض حصة حكومة إقليم كوردستان من النفقات المقدرة من ١٧٪ من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ إلى ١٢,٦٧٪ من إجمالي النفقات الفعلية، وليس النفقات المخمنة منذ ٢٠١٥.

٣- ديون والتزامات حكومة إقليم كوردستان المالية بسبب عدم صرف حقوق إقليم كوردستان في الموازنة العامة الاتحادية منذ شباط ٢٠١٤، إضافة إلى كلفة الحرب ضد داعش وتوفير احتياجات أكثر من مليون و٨٠٠ ألف لاجئ سوري ونازح من المحافظات العراقية وحرمان إقليم كوردستان من حقوقه الدستورية كالمنح والمساعدات والقروض الدولية.

٤- تحديد عدد العاملين في إقليم كوردستان في الموازنة الاتحادية إلى ٦٨٢ ألفاً و٢١ موظفاً من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩.

٥- زيادة نسبة النفقات السيادية فوق المعدل الطبيعي في إجمالي النفقات وتأثيرها على حصة حكومة إقليم كوردستان منذ عام ٢٠٠٥.

٦- عدم سداد مستحقات قوات البيشمركة رغم النص الواضح لقوانين الموازنة الاتحادية.

٧- حرمان إقليم كوردستان من حصته الإضافية وفق أحكام المادتين ١/١١٢ و١/١٣٢ من الدستور كالتعويض عن الأضرار البشرية والمادية والبيئية والإضرار المتعمد بالبنية التحتية لإقليم كوردستان.

٨- حصة إقليم كوردستان من مبلغ النفقات الحاكمة في قوانين الموازنة الاتحادية السنوية والمتعلقة بتوفير الإيصالات الشهرية للغذاء والدواء، وشراء الطاقة والوقود لمحطات توليد الكهرباء مع أن دعم شراء الحبوب ودعم المزارعين أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية لإقليم كوردستان.

الفصل الثاني:

أشار مجلس وزراء إقليم كوردستان في كتاب إلى الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي إلى أنه تم إرسال الكتاب رقم ٢/٥/٨٨٥٧ إلى وزارة المالية في الحكومة الاتحادية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١ المتضمن وقف صرف رواتب حكومة إقليم كوردستان.

أولاً: كانت سياسة حكومة إقليم كوردستان وما زالت، تهدف إلى معالجة الإشكاليات القائمة مع الحكومة الاتحادية وفقاً للدستور وبالاستناد إلى أحكامه، حيث أن إقليم كوردستان كيان دستوري في إطار الدولة العراقية الاتحادية.

ثانياً: منح الدستور حق المشاركة -كمبدأ اساسي للنظام الفدرالي- للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، السلطات الاتحادية على وفق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، والتي لا يمكن أن تكون قائمة دون تبني مبدأ المساواة بين مواطني الإقليم والمحافظات العراقية الأخرى من حيث التمتع بالحقوق، ومنها الرواتب والاستحقاقات المالية للموظفين، وإن الإيعاز بوقف تمويل رواتب موظفي الإقليم يعد تجاوزاً لما ذكر، وخصوصاً أن تمويل رواتب موظفي الحكومة الاتحادية في المحافظات الخمس عشرة تسير بانسيابية دون تعليقها على شروط، مع التأكيد بأن موظفي الإقليم لا يختلفون شأنا عن موظفي بقية أجزاء العراق يؤدون خدمة عامة ضمن كيان الدولة الواحدة.

ثالثا: نصت المادة (٥٦) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ على أن الإنفاذ يبدأ من السنة المالية اللاحقة لصدوره، وعرّفت المادة الأولى/ الفقرة (٩) من السنة المالية على أنها الفترة التي ينفذ خلالها قانون الموازنة الاتحادية العامة، وحيث أن قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٠ لم يقر، فإن السنة المالية لم تبدأ وبالتالي لم يدخل ذلك القانون حيز التنفيذ بعد، فضلاً عن عدم صدور تعليمات تسهل تنفيذ القانون من قبل مجلس الوزراء حسب أحكام المادة ٥٤ منه، وقد أكد ممثلو وزارة المالية الاتحادية على ضرورة صدور هذه التعليمات في الاجتماع المشترك مع ممثلي حكومة إقليم كوردستان بتأريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٠ في بغداد.

رابعاً: على سبيل فرض صحة نفاذ صدور قانون الإدارة المالية، فإن الفقرة الأولى من المادة (١٣) منه ألزمت وزير المالية بإصدار إعمام بصرف نسبة ١٢/١ من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة (أي ٢٠١٩) وعلى أساس شهري، ولحين المصادقة على قانون الموازنة العامة للسنة ٢٠٢٠، كما عدت الفقرة الثالثة من نفس هذه المادة المذكورة البيانات المالية النهائية للسنة السابقة (أي ٢٠١٩) أساساً للبيانات المالية للسنة ٢٠٢٠.

خامساً: يستحق إقليم كوردستان شهرياً نسبة ١٢/١ من المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية ٢٠١٩ أسوة بباقي المحافظات العراقية ووفق الدول رقم (١) المرفق بهذا التقرير، وفي حين وخلافاً لأحكام قانون الإدارة المالية لم يصرف للإقليم في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٢٠ مستحقاته المالية، ما عدا المصروفات الفعلية الخاصة بتخصيصات تعويضات موظفي الإقليم البالغة ٤٥٢ مليار دينار، والتي تطالب الأمانة العامة لمجلس الوزراء إيقافها، مما يعد تجاوزاً على القانون الذي استند إليه.

سادساً: لقد نصت (المادة ١٠/ثانيا-ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٩ على التزام الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات إقليم كوردستان بما فيها تعويضات الموظفين ويستقطع مبلغ الضرر من حصة إقليم كوردستان في حالة عدم تسليمه الحصة المقررة من النفط، وقد قامت وزارة المالية الاتحادية بصرف مبلغ ٤٥٢ مليار دينار شهريا للإقليم، كنفقات تعويضات الموظفين والبالغة إجمالها السنوي ٥ تريليونات و٤٨٨ مليار دينار من إجمالي حصة الإقليم من موازنة النفقات الجارية والاستثمارية في عام ٢٠١٩ البالغة (١٠,٥٩٩,٠٢٥,٨١١) دينار من ضمنها تخصيصات رواتب البيشمركة البالغة ٨١٦ مليار دينار ضمن جدول النفقات السيادية، ولم تصرف بقية الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٩, فيما يزيد مجموع المبالغ غير المدفوعة للإقليم من مستحقاته حسب الجدول رقم (٢) المرفق بهذا التقرير، عن قيمة الضرر الذي لحق بإيرادات الخزينة العامة الاتحادية نتيجة عدم تسليم الإقليم كمية النفط المقدرة بـ ٢٥٠ الف برميل يومياً إلى شركة سومو.

سابعاً: إن الاستناد على الفقرة الخامسة من المادة (٢٧) من قانون الإدارة المالية لوقف تمويل رواتب موظفي إقليم كوردستان لسنة ٢٠٢٠ ليس في محله لعدة أسباب، ومنها:

١- تلزم المادة ٢٧ من القانون وزارة المالية بتنزيل المبالغ المترتبة على عدم تحويل الإقليم لإيرادات النفط والغاز وغيرها من (التمويل السنوي للإقليم) وليس على أساس شهري، وتطبيق ذلك يتطلب تحديد التمويل السنوي للإقليم بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ والذي لم يصدر بعد، ودون أين يكون للإقليم دور فيه، وهكذا لا يوجد تمويل سنوي للإقليم في سنة ٢٠٢٠ لكي تقوم وزارة المالية بتنزيل الإيرادات.

٢- إن قيام وزارة المالية بصرف نسبة ١٢/١ من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للإقليم للسنة المالية السابقة (٢٠١٩) على أساس شهري ولحين المصادقة على قانون الموازنة العامة للسنة ٢٠٢٠ هو إجراء قانوني وسنده هو أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٣ من قانون الإدارة المالية والتي جاءت بصيغة مطلقة دون تعليقها على تطبيق أحكام الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون، ولا اجتهاد في مورد النص، وإن تعليق صرف نسبة ١٢/١ للإقليم على ذلك ليس له

أي سند قانوني، حيث لم نجد في القانون أي نص يعلق صرف هذه النسبة على شرط تنزيل المبالغ المترتبة على عدم تحويل الإيرادات من قبل الإقليم.

٣- تم تنزيل قيمة الضرر الذي تحقق للخزينة العامة نتيجة عدم تسليم الإقليم لحصة المقررة من النفط من قيل وزارة المالية الاتحادية في سنة ٢٠١٩، أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٠، فان الأمر يتطلب صدور قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٠ والذي تم إعداد مشروعه بالتوافق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان في شهر كانون الأول عام ٢٠١٩ وتم تحديد الالتزامات المالية والنفطية للإقليم مقابل صرف مستحقاته المالية المثبتة في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠، وهكذا لا توجد في الوقت الحاضر آلية واضحة لتحديد كيفية تنزيل الإيرادات من التمويل السنوي للإقليم، الأمر الذي يتطلب نصاً ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ من خلال اللجنة التي اقترحت تشكيله في الاجتماع المشترك الذي عقد في بغداد بحضور ممثلين عن الحكومة الاتحادية بتأريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٠ وبحضور وزير المالية الاتحادي وممثلي إقليم كوردستان.

٤- نؤكد التزامنا التام بالتفاهم المشترك الذي توصلنا إليه معكم في شهر كانون الأول عام ٢٠١٩ ضمن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة ٢٠٢٠، ونأمل أن يتم إحالته إلى مجلس النواب بعد تشكيل الكابينة الوزارية الجديدة، الذي حالت دون ذلك الظروف السياسية الأخيرة في العراق واستقالة الكابينة الوزارية الحالية واعتبارها حكومة تصريف أعمال، وبالتالي عدم إمكانية الحكومة تقديم مشاريع القوانين إلى مجلس النواب.

ثامناً: على الرغم من اعتبار البيشمركة جزءاً من المنظومة الدفاعية العراقية وفق الدستور، وما قدمته من تضحيات في الحرب على الإرهاب ودحره، لكن لم يتم صرف مستحقات البيشمركة من الرواتب ونفقات التسليح والتجهيز والتدريب لحد الآن، رغم ورود نصوص بذلك في قوانين الموازنة العامة منذ سنة ٢٠٠٥، مما أدى إلى تتحمل وزارة المالية والاقتصاد في إقليم كوردستان رواتب البيشمركة منذ سنة ٢٠٠٥، ولحد الآن وكذلك تحمل نفقات الحرب ضد منظمة داعش منذ سنة ٢٠١٤ على الرغم من الأزمات المالية التي تعرض لها إقليم كوردستان بسبب قطع حصته من الموازنة الاتحادية منذ شهر شباط ٢٠١٤، كما لم يتم أيضاً صرف رواتب البيشمركة للسنتين الماليتين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ والبالغة ٦٨ مليار دينار شهرياً رغم تثبيتها ضمن جدول النفقات السيادية للسنة ٢٠١٩.

تاسعاً: كان ولا يزال إقليم كوردستان يحتضن أكثر من مليون لاجئ ونازح، وإن حكومة إقليم كوردستان هي التي تحملت تكاليف اللاجئين والنازحين من أهلنا من المحافظات الأخرى من

حيث الرعاية الأمنية والصحية والتعليمية وتأمين مستلزماتهم واحتياجاتهم المعيشية منذ ٢٠١٤ وفق التقرير المرفق بهذا التقرير، ودون أدنى مساهمة من قبل الحكومة الاتحادية.

عاشراً: لم تقم الحكومة الاتحادية بإرسال مستحقات إقليم كوردستان منذ شهر شباط ٢٠١٤ وإلى عام ٢٠١٩ مما اضطر إقليم كوردستان إلى إيجاد مصادر لتمويل نفقاته واحتياجاته من خلال الاقتراض واتخاذ إجراءات التقشف وتخفيض النفقات العامة والادخار الإجباري لنسبة كبيرة من رواتب موظفي الإقليم إضافة إلى نفقات استقبال العدد الكبير من النازحين واللاجئين وتكاليف الحرب ضد الإرهاب مما حمل ذلك إقليم كوردستان أعباءً مالية كبيرة، وإن الإقليم يؤيد تسوية المستحقات بين الإقليم والحكومة الاتحادية لتلك السنوات وفقا للآليات المنصوص عليها في قوانين الموازنة الاتحادية لتحديد حقوق والتزامات الطرفين.

في الختام، أكد رئيس مجلس وزراء حكومة إقليم كوردستان للحكومة الاتحادية، أن موقف الإقليم ثابت وسياسته في معالجة هذا الملف تتم وفقاً للدستور والقانون وعلى أساس الشراكة، ونطلب وفق التوصية المشتركة التي توصلا إليه الطرفان بعد الاجتماع الذي عقداه في بغداد بتأريخ ٢٠ نيسان ٢٠٢٠ بين ممثلي (الأمانة العامة لمجلس الوزراء وممثلي وزارة المالية الاتحادية ووفد إقليم كوردستان) والمتضمن التوصية المشتركة بإيقاف نفاذ كتابكم المشار إليه أعلاه والاستمرار على اطلاق رواتب موظفي إقليم كوردستان أسوة بباقي الحكومة الاتحادية، وتشكيل لجنة مشتركة من الطرفين بمشاركة ديوان الرقابة المالية الاتحادية وديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان لتحديد ما على الإقليم من الالتزامات وما له من الحقوق في ضوء الدستور وقوانين الموازنة الاتحادية للسنوات المالية ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ لتسويتها. وكما ننتهز هذه الفرصة لنكرر موقفنا الثابت من التزام بالتفاهم المشترك الذي توصلنا إليه في إطار إعداد مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠ والذي عالجنا في الالتزامات المالية والنفطية المتبادلة بين الطرفين بشكل متوازن يخدم المصلحة العامة، آملين أن نصل إلى حل جذري لهذه المشاكل العالقة من خلال التوصل إلى إعداد مشروع قانون اتحادي مشترك للنفط والغاز وتوزيع الواردات.

ويرفق بالرسالة أيضاً عدد من الجداول المعروضة هنا نظراً لأهمية معلوماتها.

١- جدول رقم (١) الخاص بالنفقات الفعلية والجارية لإقليم كوردستان للسنة المالية ٢٠١٩.

٢- جدول رقم (٢) الخاص بالنفقات الفعلية المتعلقة بالنفط والغاز في السنة المالية ٢٠١٩.

٣- جدول رقم (٣) الخاص بمستحقات إقليم كوردستان وفق قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٩.

٤- جدول رقم (٤) الخاص بتقدير تعويض أضرار الإقليم الناتجة عن جرائم النظام السابق من

سـنة ١٩٦٣ إلى سـنة ٢٠٠٣.

٥- تقرير خاص بالمعلومات الخاصة بعدد النازحين واللاجئين في إقليم كوردستان وتكاليفهم.

٦- جـدول رقـم (٥) الخـاص بحصـة إقليـم كوردسـتان مـن الموازنـة العامـة الاتحاديـة والمبلـغ الممـول مــن ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩.

٧- جـدول رقـم (٦) الخـاص بالمدفوعـات عـن قيمـة شراء الكهربـاء في إقليـم كوردسـتان حسـب العقـود المبرمـة مـع شركات (كار، قيـوان، فوكـس إنرجـي، بختيـار كـروب، مـاس) والتـي تـم دفعهـا مـن قبـل حكومـة إقليـم كوردسـتان إلى المسـتثمرين لسـنة ٢٠١٩ بالـدولار.

٨- جـدول رقـم (٧) الخـاص بتحديـد كميـة الطاقـة الكهربائيـة المجهـزة إلى محافظـة كركـوك والتـي تـم تأمـين الوقـود الـلازم لهـا مـن قبـل إقليـم كوردسـتان.

جدول رقم (١)

الخاص بالنفقات الفعلية والجارية لإقليم كوردستان للسنة المالية ٢٠١٩ المبالغ بالدينار العراقي

التخصيص	المعدل الشهري	السنوي
تعويضات الموظفين	895 مليار دينار	10.740 تريليون دينار
النفقات الجارية	248 مليار دينار	2.976 تريليون دينار
النفقات الاستثمارية	47 مليار دينار	564 تريليون دينار
الإجمالي	**1.190 ترليون دينار**	**14.280 تريليون دينار**

جدول رقم (٢) النفقات الخاصة بالنفط والغاز للسنة المالية ٢٠١٩

عنوان الوثيقة	الأموال المرتبطة بالنفط
بيانات الإصدار	26 نيسان 2020
مصدر الوثيقة	2019

تدقيق مستقل لنفقات عائدات النفط والغاز

موضوع	2019,1	2019,2	2019,3	2019,4	2019
مدفوعات حكومة إقليم كوردستان لمنتجي النفط	756,581,239	651,395,002	888,169,759	240,975,290	2,537,121,290
مدفوعات الجمارك لشركة الطاقة التركية TEC	134,996,619	129,436,293	142,672,557	87,125,846	494,186,315
مدفوعات لشركة خط أنبوب النفط الكوردستاني KPC	122,055,061	172,578,942	174,572,125	175,166,726	644,372,854
تقوم شركة TEK بتسديد القرض إلى شركة TPIC الدولية التركية	310,000,061	50,000,040	150,000,080	100,000,082	610,000,362
مدفوعات حكومة إقليم كوردستان للأطراف الأخرى	516,790,247	64,767,297	78,982,504	120,946,401	431 ,781,486
المجموع الكلي	**1,840,423,326**	**1,068,177,556**	**1,434,352,025**	**724,241,345**	**5,067,167,252**

جدول رقم (٣)

الخاص بمستحقات إقليم كوردستان وفق قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٩.

ت	المبلغ بالدينار العراقي	التخصيص	السند القانوني
1	5 تريليون و448 مليار	تعويضات الموظفين الذين حدد عددهم بـ(682 ألفاً و21 موظفاً)	جدول (هـ) تقديرات الموازنة حسب الحسابات الرئيسية، وجدول (ج) القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزياً لسنة 2019
2	2 تريليون و752 مليار	النفقات الجارية (ما عدا تعويضات الموظفين)	جدول (ب) النفقات حسب الوزارات لسنة 2019
3	1 تريليون و584 مليار	نفقات المشاريع الاستثمارية	جدول (ب) النفقات حسب الوزارات لسنة 2019
4	592 مليار	النفقات الحاكمة	جدول (د) النفقات الحاكمة لسنة 2019
5	816 مليار	رواتب البيشمركة ضمن نفقات وزارة الدفاع في جدول النفقات السيادية	المادة (10/ ثانيا/ب)
6	607 مليار	12،67% من الوفرة المالية المتحققة عن زيادة في ايرادات النفط الخام والمقدرة (4) تريليون دينار	المادة (5/ب)
7	302 مليار	مستحقات المحافظات المنتجة للنفط في الاقليم من تخصيصات البترودولار حسب 5% من الايرادات المتحصلة من حصة الاقليم من التصدير البالغة 250 ألف برميل يومياً	المادة (2/ أولا/ 5)
8	480 مليار	مستحقات الاقليم من اعادة تخصيص نسبة 5% من ايرادات الرسوم الكمركية	المادة (9/ثالثا)
9	360 مليار	مشاريع عقود التراخيص/ اقليم كوردستان	جدول احتساب حصة إقليم كوردستان من إجمالي الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019
اجمالي مستحقات الاقليم		**12 ترليون و841 مليار دينار**	

الملخص

ت	نوع الخسائر	القيمة بالدولار الأمريكي
1	الخسائر البشرية	306,849,950,000
2	الخسائر المادية	32،848،352،600
3	الخسائر البيئية (إنشاء صندوق خاص)	5،000،000،000
4	الخسائر الغير مباشرة (إنشاء صندوق خاص)	5،000،000،000
5	خسائر الإهمال المتعمد للبنية التحتية	30،000،000،000
6	إعادة الإعمار	5،000،000،000
	إجمالي المبلغ	**384،698،302،600**

الخسائر البشرية

الخسائر البشرية	عدد الضحايا	معدل التقدير المادي لكل ضحية	المجموع $
الضحايا في عمليات الإبادة الجماعية	200،000	300،00	60،000،000،000
ضحايا الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب	65،000	300،000	19،500،000،000
جبر ضرر ذوي الضحايا (فردان لكل عائلة من ذوي الضحايا)	530،000	90،000	47،700،000،000
المعوقون نتيجة حملات الإبادة والحروب	18،700	150،000	2،805،000،000
السجناء السياسيون في حقبة الأنظمة السابقة	10،000	100،000	1،000،000،000
المرحلون (حسب المادة 140)	516،899	50،000	25،844،950،000
التهجير والترحيل القسري خلال فترة الأنظمة السابقة (حتى الآن سجلت 600،000) عائلة	600،000	250،000	150،000،000،000
المجموع الكلي			**306،849،950،000**

الخسائر المادية

الخسائر المادية	العدد	المعدل	المجموع/ العدد	معدل التقدير المادي لكل وحدة	المجموع$
مركز الأقضية والنواحي والقرى والقصبات المدمرة والمحروقة والمتضررة	5،003	50	250،150		12،507،500،500
المدارس	834		834		291،900،000
دور العبادة	1،667		1،667		688،471،000
المراكز الصحية	350		350		73،500،000
المزارع لكل بيت	250،150		250،150		12،507،500،000
الحيوانات	23،734،498		23،734،498		4،746،981،600
مراكز الشرطة والدفاع المدني	65		65		32،500،000
الخدمات الأخرى (الاتصالات والكهرباء والماء والطرق والجسور)					2،000،000،000
المجموع الكلي					**32،848،352،600**

خسائر أخرى

ت	الخسائر	المجموع
1	الخسائر البيئية (إنشاء صندوق خاص) البيئة الأرضية والعوامل المناخية	5,000,000,000
2	دور الخسائر غير المباشرة (إنشاء صندوق خاص) الخسائر الاجتماعية والاقتصادية وأخرى	5,000,000,000
3	خسائر إهمال المتعمد للبنية التحتية المطارات والطرق السريعة والجامعات والمعاهد والمراكز العامة	30,000,000,000
4	إعادة الأعمار	5,000,000,000
المجموع		**$45,000,000,000**

ملاحظة ١

جبر ضرري ضد الإنسانية وجر ائم الحرب	تشمل العاهات المستديمة والاضطرابات النفسية والأمراض المزمنة التي تعرض لها ذوو الضحايا
المعوقون نتيجة حملات الإبادة والحروب	تشمل العاهات النفسية والاضطرابات النفسية والأمراض النفسية التي تعرض لها من غير ذوي الضحايا
السجناء السياسيون خلال الأنظمة البائدة	
المرحلون (حسب المادة 140)	تشمل المناطق الكوردستانية المتنازع عليها وفق الدستور
التهجير والترحيل القسري خلال فترة الأنظمة السابقة حتى الآن سجلت 600000 عائلة	تشمل المطرودين بشكل مباشر وغير مباشر للأشخاص المحميين قسراً من مناطقهم الأصلية إلى داخل العراق وخارجه

ملاحظة ٢

الخسائر المادية	ملاحظات
القرى والأقضية والنواحي المدمرة والحروقة والمتضررة	تشمل ممتلكات سكنة هذه القرى والنواحي والأقضية من المنشآت السكنية، هناك مناطق تعرضت عدة مرات للتدمير في فترات وحملات مختلفة
المدارس	
دور العبادة	تشمل الجوامع والمساجد والكنائس والصوامع
مركز صحي	تشمل كل الوحدات الصحية
مزارع لكل بيت	تشمل البساتين والحقول والأشجار المنزلية المثمرة وغير المثمرة
الحيو انات لكل بيت	تشمل جميع أصناف الحيوانات
مركز شرطة ودفاع مدني	
الخدمات الأخرى	تشمل محطات الاتصالات وشبكاتها، ومحطات توليد الطاقة ومراكز وشبكات توزيعها، والآبار والكهاريز ومشاريع تصفية الماء والحنفيات العامة والخاصة وشبكات توزيعها والطرق والشوارع الداخلية والجسور على أحجامها وأنواعها المختلفة

ملاحظة ٣

الخسائر البيئية	الملاحظات
البيئة الأرضية والعوامل المناخية	تشمل الغابات الطبيعية والأنهار والروافد والعيون والينابيع والكهاريز والمراعي الطبيعية والهضاب والتلال والصخور والتربة والتصحر والرياح والحرارة والرطوبة والضغط الجوي والأمطار

ملاحظة ٤

الخسائر غير المباشرة (إنشاء صندوق خاص)	الملاحظات
الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والخسائر الأخرى	تشمل تشتت الأسر والعوائل وفقدان الاتصال بين أفرادها وتفشي آثار الصدمة والسلبية وفقدان الثقة بالمقابل وفقدان الإحساس بالحياة والإحساس بالمهانة والمذلة وفقدان الاحساس بالمواطنة الحقة وكذلك التأثر في دوران الدورة الاقتصادية وتبعاتها وتدني الإنتاج والإنتاجية والاعتماد على الخارج وتفشي البطالة وعدم توفير وتقديم الخدمات العامة وما ينجم عنها من خسائر وأضرار

ملاحظة ٥

خسائر الإهمال المتعمد للبنية التحتية	الملاحظات
المطار	إنشاء المطارات في محافظات الاقليم
الطرق السريعة	الطرق الرئيسية والفرعية وسكك الحديد
الجامعات والمعاهد	إنشاء الجامعات في المدن الكبيرة والمعاهد في الأقضية والنواحي
المراكز العامة	تشمل المراكز والمنتجعات السياحية والتجارية والمعامل المتوجات الحيوانية والزراعية ومراكز عامة أخرى

ملاحظة ٦

إعادة الإعمار (إنشاء صندوق خاص)	الملاحظات
إعادة الإعمار (تعويض إعادة البناء)	تشمل محطات الاتصالات وشبكاتها، ومحطات توليد الطاقة ومراكز وشبكات توزيعها، والآبار والكهاريز ومشاريع تصفية الماء والحنفيات العامة والخاصة وشبكات توزيعها والطرق والشوارع الداخلية والجسور على أحجامها وأنواعها المختلفة.

مصادر البيانات

١- وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين
٢- وزارة التخطيط – هيئة الإحصاء
٣- وزارة البيشمركة
٤- وزارة الداخلية – مديرية الهجرة والمهجرين
٥- هيئة المتنازع عليها (المادة ١٤٠)

وزارة الداخلية
مركز التنسيق للأزمات المشتركة

تكاليف الخدمات المقدمة إلى اللاجئين والنازحين في إقليم كوردستان
ما بين سنة ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠

تقرير رقم (٨) بتأريخ ٢٠٢٢/٤/٢٧

المقدمة:

بعد نشوب الحرب الأهلية في سوريا عام ٢٠١١، بدأت أعداد هائلة من السوريين بالهجرة إلى الدول المجاورة بما يقارب (٢٥٠,٠٠٠) لاجئ توافدوا إلى إقليم كوردستان/ العراق في أوائل سنة ٢٠١٢ وبقوا تحت رعاية حكومة الإقليم. في الوقت الراهن نسبة ٣٧٪ من اللاجئين يقيمون في تسعة مخيمات ضمن محافظات أربيل والسليمانية ودهوك. أما النسب الأخرى يقيمون داخل المحافظات مع المجتمع المضيف. من الملفت للنظر عندما وصل اللاجئون إلى إقليم كوردستان كانوا قدر تخلوا عن كل ممتلكاتهم، وكان اعتمادهم الوحيد على المساعدات الإنسانية التي تقدم لهم من قبل حكومة إقليم كوردستان والمجتمع المضيف والمنظمات المحلية والدولية.

بعد غزو تنظيم داعش الإرهابي واحتلال مدينة الموصل وعدد من المدن الأخرى عام ٢٠١٤، نزح عدد كبير وملفت للنظر خلال الأشهر الأولى من الاحتلال بما يصل إلى (ثلاثة ملايين) شخص في داخل العراق وقرابة (مليون شخص) نزحوا إلى إقليم كوردستان- العراق، وضمن العدد المذكور تمت استضافة ٢٠٪ في ٣٨ مخيماً أما البقية فلجأوا إلى داخل المدن و نواحي محافظات إقليم كوردستان في أربيل ودهوك وسليمانية وحلبجة وإدارتي كرميان ورابرين مع المجتمع المضيف.

وبعد عمليات التحرير من قبل قوات البيشمركة والجيش العراقي وتحرير الأراضي التي استولى عليها تنظيم داعش الإرهابي، استمرت عمليات النزوح لأسباب مختلفة وفي فترة قصيرة نزحت أعداد أخرى من العوائل والأفراد من الذين تسنت لهم فرصة النجاة لجأوا إلى المناطق الآمنة، وبذلك ارتفعت أعداد النازحين في العراق لتصل إلى حوالي (٥,٥ مليون شخص) في ٢٠١٦، وفي الوقت نفسه ارتفعت أعداد النازحين في إقليم كوردستان لتصل إلى نحو (١,٥ مليون نازح) وشكلت هذه النسبة العالية بزيادة النسبة السكانية الإجمالية في الإقليم بمعدل ٣٠٪.

أدت الظروف المستعصية إلى حلق أزمة إنسانية هائلة في إقليم كوردستان آنذاك، كما أدى إلى أضرار جانبية على القطاع المالي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وشكلت ضغطاً هائلاً على القطاعات الخدمية المختلفة.

تقدير المصاريف الإجمالية للخدمات المختلفة المقدمة للنازحين واللاجئين في السنوات الخمس الماضية بما يقارب (٧ مليار دولار) استناداً إلى معايير البنك الدولي حيث تقدر نسبة (٢,٦ دولار) لكل شخص في أوقات الأزمات لتوفير الخدمات الأساسية مثل (توفير السكن، تأمين الغذاء، الخدمات الصحية، قطاع التربية، الماء، الكهرباء، النظافة، الأمن، إدارة المخيمات و الخدمات القانونية و... إلخ) في حين أن جزءاً آخر من الخدمات الموجودة بالأحرى يصعب احتسابه مثل استخدام الطرق

واستهلاكها وتقليل فرص العمل ورفع الأسعار البضائع ورفع الإيجارات وزيادة نسبة البطالة ونسبة الفقر (على سبيل المثال نسبة الفقر ارتفعت في إقليم كوردستان من ٣,٥ قبل سنة ٢٠١٤ إلى ما يقارب ١٣٪ في سنة ٢٠١٦).

ومن الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب (٢٥٪) من التكاليف المذكورة سابقاً تم توفيرها من قبل الدول المانحة عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية. أما النسبة الباقية من التكاليف كانت على عاتق حكومة إقليم كوردستان. ولحد يومنا هذا لم يتم منح أي مساعدة إنسانية مالية وبشكل نقدي ومباشر إلى حكومة إقليم كوردستان من قبل الدول المانحة لإدارة الأزمة الإنسانية من سنة ٢٠١٤ إلى سنة ٢٠١٩.

جدول رقم (١) أعداد النازحين واللاجئين في إقليم كوردستان العراق سنة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩

سنة	أعداد اللاجئين	أعداد النازحين	المجموع الكلي للنازحين واللاجئين
2014	257،00	1،003،300	1،260،300
2015	227،107	1،248،024	1،505،024
2016	219،468	1،452،927	1،672،395
2017	273،499	1،190،187	1،463،686
2018	284،132	1،127،400	1،411،532
2019	247،450	792،915	1،040،365

جدول رقم (٢) التكاليف السنوية للنازحين واللاجئين لسنوات ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ المبالغ بالدولار الأمريكي

سنة	اللاجئون	النازحون	المجموع الكلي للمصاريف السنوية للاجئين والنازحين
2014	240،552،000	391،287،000	631،839،000
2015	212،572،152	1،168،150،464	1،189،722،616
2016	205،422،048	1،359،939،672	1،565،361،720
2017	255،995،064	1،114،015،032	1،370،010،096
2018	،265،947،552	1،055،246،400	1،321،193،952
2019	231،613،200	742،168،440	973،781،640
المجموع الكلي			**7،051،909،024**

جدول رقم (٣) المساعدات المالية المقدمة من الحكومة الاتحادية

الجهة المانحة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين	132 مليار دينار عراقي. 14 مليار لأربيل، 101 مليار لدهوك، 17 مليار للسلمانية		52 مليار دينار لإنشاء مخيم لنينوى، 23 مليار لأربيل، 21 مليار لدهوك، 8 مليار للسليمانية. 300 مليون دينار لصحة أربيل 962،425،000 مليون دينار لوزارة الداخلية لإدارة مخيمات النازحين		تخصيص 2،385،000،000 مليار دينار لإدارة المخيمات لمدة ستة أشهر	
المجموع الكلي (184،962،725،000)						

ملاحظة:

١- المبالغ المشار إليها هي التي تم إرسالها بعلم وزارة الداخلية.

٢- المبلغ المخصص لسنة ٢٠١٨ لم يتم إرسالها لغاية الآن مع أنه تمت الموافقة على صرفها.

المساعدات الإنسانية

منذ بداية الأزمة الإنسانية في سوريا وتوافد اللاجئين إلى إقليم كوردستان في سنة ٢٠١٢ وبعدها موجة أخرى من توافد اللاجئين إلى إقليم كوردستان سنة ٢٠١٤، قامت الدول المانحة والمجتمع الدولي بشكل عام وعن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات المحلية والتي كان لها دور كبير في تأمين وتقديم جزء من المساعدات الإنسانية الطارئة للنازحين واللاجئين وإنشاء المخيمات وتوفير الخدمات، وبالأخص في المخيمات عن طريق تقديم المساعدات وتنفيذ مشاريع خدمية ومساعدات فنية وفتح دورات تدريبية وتقديم مساعدات مالية للنازحين وللاجئين والكوادر العاملة

الحكومية في المخيمات.

ومع ذلك، فإن المساعدات التي تم تقديمها من قبل الدول المانحة غطت جزءاً من الاحتياجات التي تمت الإشارة إليها في جدول رقم (٢) تصل إلى (٧ مليار دولار) والتي تشكل نسبة (٢٥٪) فقط. وفي نفس الوقت أن نسبة تبلغ نحو ٥٪ من التكاليف الإجمالية تمت تقديمها مباشرة من قبل مؤسسات التنمية الدولية أما الجزء الآخر أي ما يقارب ٧٠٪ وقعت على عاتق حكومة إقليم كوردستان. وإلى الآن لم يتم منح أي مساعدة مالية بشكل نقدي ومباشر إلى حكومة إقليم كوردستان من قبل الدول المانحة ما عدا (دولة قطر التي منحت مبلغ مليونين يورو بشكل نقدي ومباشر في عام ٢٠١٥) لإدارة الأزمة الإنسانية في عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٤)

جدول تحليلي لحصة إقليم كوردستان من موازنة العراق والمبالغ الممولة لإقليم كوردستان

موازنة عامة	النسبة	حصة إقليم كوردستان	المبلغ الممول	المبلغ غير الممول
2014	12/1 سنة 2013	19،999،616	2،280،000	17،719،616
2015	%17	14،817،000	2،476،000	12،341،000
2016	%17	12،570،000		12،570،000
2017	%17	11،605،028		11،605،028
2018	12،67	6،767،173	3،175،403	3،591،770
2019	12،67	9،783،026	5،439،130	4،343،896
الإجمالي		**75،541،843**	**13،370،533**	**62،171،310**

جدول رقم (٥)

كمية الطاقة الكهربائية المجهزة إلى محافظة كركوك والتي تم تأمين الوقود اللازم لتوليدها من قبل حكومة إقليم كوردستان من (٢٠١١/٦/٢٠ إلى ٢٠٢٠/٤/٢٥)

السنة	معدل التجهيز MW	السعر بالدولار MW-HUR	المبلغ المدفوع من قبل بغداد$	كمية الغاز المصروفة من الإقليم قدم	المبلغ المدفوع من قبل الإقليم $	كمية الديزل المصروفة من الإقليم لتر	المبلغ المدفوع من قبل الإقليم $	الملاحظات
2011	93	65	28.000.440	93.048	12.923.280	123.919.896	61.959.948	يوم بدء التجهيز 2011/6/20
2012	221	65	125.837.400	418.167	58.078.800	556.911.160	278.455.580	
2013	236	65	134.378.400	446.550	62.020.800	594.710.560	297.355.280	
2014	221	65	125.837.400	418.167	58.078.800	556.911.160	278.455.580	
2015	230	65	130.962.000	435.197	60.444.000	579.590.800	289.795.400	
2016	202	65	115.018.800	382.216	53.085.600	509.031.920	254.515.960	
2017	192	65	109.324.800	363.295	50.457.600	483.832.320	241.916.160	
2018	70	65	39.858.000	132.451	18.396.000	176.397.200	88.198.600	
2019	105	65	59.787.000	198.677	27.594.000	264.595.800	158.757.480	
2020	105	65	19.656.000	63.318	9.072.000	86.990.400	43.495.200	إلى 202/4/25 0
المجموع	**167.5**	**65**	**888.660.240**	**2.953.086**	**410.150.880**	**3.932.891.216**	**1.992.905.188**	

ملاحظة:

تـم دفـع مسـتحقات الشركـة مـن قبـل الحكومـة الاتحاديـة ومبلـغ الوقـود للتوليـد مـن قبـل حكومـة إقليـم كوردسـتان للغـاز (٤١٠,١٥٠,٨٨٠) دولار، وإذا تم احتسـابها بالديزل يكون المبلـغ (١,٩٩٢,٩٠٥,١٨٨) دولار لفـترة مـن (٢٠١١/٦/٢٠ إلى ٢٠٢٠/٤/٢٥).

جدول رقم (٦)

المبالغ المدفوعة بالدولار من قبل حكومة إقليم كوردستان عن قيمة شراء الوقود (الديزل والنفط الأسود) لمحطات دهوك، باعذرة، طاسلوجة، خبات، كركوك بسبب عدم وجود الأنبوب الناقل للغاز إلى دهوك ونوعية الوحدات التي تعمل بالنفط الأسود في بقية المحطات لسنة ٢٠١٩.

المحطة	الطاقة التصميمية للمحطة MW-HUR	الطاقة المولدة الفعلية للمحطة MW-HUR	نوع الوقود المصروف	الوحدة	كمية الوقود المصروف	سعر الوقود بالدولار	المبلغ المدفوع من قبل الإقليم $	الملاحظات
دهوك	1000	115	ديزل	لتر	289،795،400	0.6	173،877،240	سبب عدم وجود الغاز والخط الناقل لها
باعذرة	150	132	النفط الأسود	طن	240،900	200	48،180،000	نوعية المحطة تعمل بالنفط الأسود
طاسلوجة	51	30	النفط الأسود	طن	54،750	200	10،950،000	نوعية المحطة تعمل بالنفط الأسود
خبات	300	159	النفط الأسود	طن	290،175	200	58،035،000	نوعية المحطة تعمل بالنفط الأسود
كركوك	250	105	ديزل	لتر	264،595،800	0،6	158،757،480	بسبب عدم وجود الغاز وشروط العقد

ملاحظة:

كان بالإمكان توليد (١٧٥١ بدلاً من ٥٤١) ميغاواط من هذه المحطات، لكن بسبب الأزمة المالية لحكومة إقليم كوردستان لم تستطيع تأمين المبلغ اللازم لشراء كامل الوقود.